

سحب أكثر من 80 ملياراً لسد عجز الموازنة

الماضي وعقب المواجهات المسلحة التي شهدتها العاصمة أكثر من 100 مليار ريال. ويعد لجوء البنك المركزي لسحب أموال كبيرة مؤشراً على وجود أزمة مالية في اليمن في ظل تردي الأوضاع الأمنية وتمدد الجماعات المسلحة.

سحب البنك المركزي اليمني الخميس ما يزيد عن 80 مليار ريال من السوق المحلية لسد عجز الموازنة عبر أذون الخزانة لاجال الثلاثة.. ويعد المبلغ المالي المسحوب من البنوك التجارية والاسلامية والصناديق الحكومية الثاني في أقل من شهرين، حيث سبق ان سحب البنك المركزي أواخر الشهر

17

الميثاق



تواجه حكومة الشراكة الوطنية التي يتوقب الشارع الاتفاق على تشكيلها مهمة صعبة للغاية وتحدي كبير يتمثل في إيقاف التدهور الاقتصادي وتحقيق الأمن والاستقرار وتنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية جادة وحقيقية، حتى تكسب ثقة المواطن الذي سيدعمها في هذه الحالة، ولكي لا يكون مصيرها الفشل الذي لاحق " حكومة الوفاق الوطني ". ويأمل المواطنون في أن تتمكن الحكومة الجديدة من تحقيق تطورات مهمة وأهمها مكافحة الفساد الذي استشرى في جميع أجهزة ومرافق الدولة والحد من الفقر والبطالة وتحسين الخدمات الأساسية وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويطالب اليمنيون الذين عانوا بشدة خلال العامين الماضيين المكونات السياسية المشاركة في تشكيل الحكومة بأن يهتم ممثلوهم بحل مشاكل المواطنين ودعم الشرائح الأكثر فقراً بدلاً من الانشغال بالحصول على المنافع الشخصية والتعيينات الحزبية غير القائمة على معايير النزاهة والكفاءة.

كتب/ المحرر الاقتصادي

الاقتصاد والأمن.. تحدٍ مزدوج أمام الحكومة

وقال خبراء اقتصاديون لـ "الميثاق" إن على حكومة الاخ خالد محفوظ بخاح بعد تشكيلها ونيلها ثقة مجلس النواب أن تركز على الشأن الاقتصادي جنباً إلى جنب مع جهود تحقيق الأمن والاستقرار، بالنظر إلى أن التنمية لا تتحقق في ظل الاضطرابات وتدهور الوضع الأمني، ما يعني أن الملفين الأمني والاقتصادي على درجة واحدة من الأهمية.

لجنة اقتصادية

ودعا الخبراء الحكومة الجديدة إلى الالتزام بتنفيذ اتفاق السلم والشراكة الوطنية، وخاصة ما يتعلق بتشكيل "لجنة اقتصادية تضم خبراء مؤهلين واقتصاديين من مختلف المكونات السياسية والوزارات المعنية في الحكومة مع خبرة في مجال التشريع والإدارة المالية والاقتصادية. وتكون التوصيات المتفق عليها في اللجنة ملزمة للحكومة. وتشكل اللجنة في غضون أسبوع من تشكيل الحكومة. وتدرس الوضع الاقتصادي والمالي في البلاد عبر مراجعة الموازنة العامة

للدولة والإنفاق، وتقدم توصيات حول كيفية استخدام الوفورات من أجل إعانة الفئات الفقيرة والمناطق التي تعترض للتعميش". وأشار إلى أن اللجنة المرتقبة مكلفة بوضع "برنامج شامل ومفضل وواضح ومزمن للإصلاح الاقتصادي، يهدف في المقام الأول إلى تخفيف منابع الفساد في جميع القطاعات ومعالجة اختلالات الموازنة العامة وترشيد الإنفاق. وتحدد اللجنة الاختلالات الناتجة عن الفساد المستشري وسوء التدبير، وتقرح حلولاً حول الإصلاحات المطلوبة في قطاعي النفط والطاقة، بطريقة تلي مطالب الشعب وتطلعاته". وقال الخبراء الاقتصاديون إن اتفاق السلم والشراكة تص أيضاً على أن تضع اللجنة الاقتصادية " خطة مفصلة وشاملة، تتضمن حزمة إجراءات لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، بطريقة تصون حقوق جميع اليمنيين ومعيشتهم، وتحدد الفئات الضعيفة والفقيرة. وتهدف إلى خلق مناخ يتيح لجميع اليمنيين تحسين فرصهم الاقتصادية وتوفير عيش كريم لاسرهم".

ولفت الخبراء إلى أن تفاقم الوضع الاقتصادي المتردي وتصاعد العجز في موازنة الدولة، واستمرار أعمال التخريب والاعتداء على خطوط الكهرباء وأنابيب النفط وقطع الطرق، فضلاً عن تحديات الوضع الإنساني وتنامي أعداد النازحين الذين وصل عددهم إلى ما يزيد على 500 ألف نازح نتيجة الأزمة وأعمال الإرهاب، إضافة إلى اللاجئين من القرن الأفريقي الذين وصل عددهم إلى نحو مليون شخص، ما يضع على الحكومة مسؤولية كبيرة في الفترة المقبلة.

"المجموعة الاقتصادية"

وكانت "مجموعة العمل الاقتصادية" المنبثقة من "مجموعة أصدقاء اليمن" والتي يترأسها البنك الدولي، شددت على أن تنفيذ الإصلاحات

الإصلاحات تتطلب

جهداً مشتركاً للحكومة

والمانحين

الاهتمام بحل مشاكل المواطنين

والفقراء أولى من الانشغال

بتقاسم الوظيفة العامة

الاقتصادية أصبح حتمياً نظراً إلى اتساع عجز الموازنة وتدهور الوضع المالي. وأوضح التقرير الربعي للمجموعة" المقدم للجنة التسيير لمجموعة أصدقاء اليمن أن إجراء الإصلاحات ذات الأولوية سيكون له تأثير على الشرائح الفقيرة والأكثر فقراً في المجتمع على المستويين القصير ومتوسط الأجل. لافتاً إلى أن "هذه الإصلاحات ترتبط بمخاطر

ومضاعفات ينبغي أن تنتبه لها الحكومة وتتطلب جهداً مشتركاً للحكومة والمانحين للتغلب عليها". وانتقدت المجموعة في تقريرها تعاطي حكومة تصريف الأعمال مع ملف الإصلاحات وخاصة رفع الدعم عن المشتقات النفطية، إذ أشارت إلى "بعض القضايا التي كان يجب أخذها بعين الاعتبار".

ولخص التقرير تلك القضايا في "صدم الرأي العام بقرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية، لقناعته أنه سيستب في زيادة تكاليف المعيشة، وارتفاع الاستياء العام الذي قد يعترض سير عملية الإصلاحات الاقتصادية". كما لم تقم الحكومة بتهيئة إعلامية مناسبة قبل القرار، فالحكومة بحاجة إلى التواصل بوضوح مع الشعب والاستفادة من الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني ومن خلال الأنشطة المخصصة لرفع الوعي".

مبيناً أن الحكومة تحتاج تفعيل إجراء شامل لحماية الفقراء وتخفيف تأثير زيادة الأسعار على الشريحة الأقر في المجتمع، وأن الآثار السلبية لرفع الدعم عن المشتقات تحتاج إلى إعادة النظر في زيادة الموارد المخصصة لشبكة الأمان الاجتماعي وبرامج الدعم الاقتصادي الأخرى.

ونوه التقرير إلى أن الوضع الإنساني يزداد سوءاً بسبب الزيادة في أسعار الوقود، وهناك حاجة ملحة لمعالجة الحاجات الإنسانية في اليمن والتي بلغت كلفتها خلال العام الحالي 592 ملايين دولار، وذلك لمواجهة الحاجات الإنسانية لـ 7,6 ملايين شخص في توفير المتطلبات الأساسية من الغذاء ومقومات التغذية الأساسية والصحة والمياه وخدمات الصرف الصحي وخدمات الحماية الأخرى.

وتشمل الإصلاحات ذات الأولوية التي حثت مجموعة العمل الاقتصادية على تنفيذها بحلول ديسمبر المقبل، تنفيذ برنامج الحكومة في الإصلاح الاقتصادي (برنامج اليمن- صندوق النقد الدولي) وإجراءات التقشف الاقتصادي، وإعداد خطة عمل تفصيلية لإصلاح قطاع الكهرباء، والشروع في ترتيب مهمة مشتركة بين الحكومة والمانحين لإعداد إطار لمساعدات المانحين وخطة تنفيذ مخرجات الحوار، ومتابعة إيفاء المانحين لتعهداتهم وتسريع استخدامها في المشاريع ذات العلاقة، وتقديم مقترح بشأن إعادة برمجة التعهدات المتعثرة نحو برامج ومشاريع يمكن تنفيذها بوتيرة أسرع، وزيادة التمويل المخصص لشبكة الأمان الاجتماعي.

ورشة عمل: قلق دولي لتردي الأوضاع في اليمن

هشام سرحان

واللاجئين وأشارت إلى أن التخفيف من الفقر لا يمكن تحقيقه إلا بإيجاد الجواء التي تشج الاستثمار وتخلق الوظائف..

الى ذلك أشار وكيل وزارة التخطيط الدكتور محمد الحياوي الى حدوث تراجع في معدل تحقيق أهداف اللفية والخاص بالتخفيف من الفقر والذي سجل ارتفاعاً يصل الى 54%، فيما حصل تقدم طفيف في بعض أهداف اللفية منها معدل الالتحاق في التعليم الاساسي والبالغ 70% إضافة الى تقدم وصفه بالطبين في الجانب الصحي، ونوه الى بروز العديد من التحديات ومنها التحدي الأمني.

واستعرض في الورشة العديد من أوراق العمل منها دور القطاع الخاص في توفير

الشباب والنساء، والمقدمة من ممثل القطاع الخاص الدكتورة نجاة جمعان، كما تظلل الورشة عرض تقديمي حول اطار تسريع الأهداف الإنمائية اللفية للشباب او النساء، التوظيف وسبل المعيشة الريفية في اليمن.

من جانبه قدم المدير العام لسوق العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور أحمد المخلافي ورقة عمل حول تشجيع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة الى ورقة عمل حول تحسين الدخل الزراعي.

نظم السبت في صنعاء، ورشة عمل التحقق من فاعلية اطار تسريع اهداف اللفية الانمائية في اليمن والمتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع مع التركيز على تطوير سبل المعيشة الريفية والتوظيف للنساء والشباب.. بحضور عدد من المسؤولين والمنظمات الدولية المهتمة..

وعبر المدير القطري للبنك الدولي في اليمن السيد وائل زقوت عن قلق المجتمع الدولي ازاء الأوضاع في اليمن ال أنه ابدى تفاؤله الشخصي حول إمكانية اليمن لتجاوز الظروف المحدقة بها.

وأكد زقوت دعم البنك الدولي ومجتمع المانحين لتطلعات الشعب اليمني.. مضيفاً: أن اليمن على رأس الدول الأكثر معاناة لانعدام الامن الغذائي كما أن الانتعاش الاقتصادي الحاصل لا يكفي للتخفيف من الفقر وتوفير فرص العمل، ما يجعل اليمن بحاجة ماسة وعاجلة للدعم الدولي.

وتحدث المدير القطري لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي بالنيابة عن الفريق القطري للأمم المتحدة في اليمن ميكو تاناكا عن الوضع الإنساني لليمن وهيمنة الفقر وتدفق مجموعات المهاجرين والمهمشين

1,6 مليار خسائر مؤسسة الاتصالات بسبب أعمال التخريب



بلغت خسائر المؤسسة العامة للاتصالات جراء سرقة وقطع كابلات الشبكة الهاتفية والإنترنت بنظام (إيه دي إس إل) خلال العام الماضي وحتى منتصف العام الجاري مليار و 655 مليون ريال . وأشار تقرير صادر عن المؤسسة الى أن خسائر العام الماضي بلغت مليار و 513 مليون ريال ، في حين بلغت الخسائر في النصف الاول من العام الجاري 141 مليون ريال. بسبب سرقات وقطع الكابلات من قبل مجهولين بنسبة 93% ، و 2,5% إلى مواطنين معروفين ، و 3% مقاولين شركات خاصة، و 1,5% جهات خدمية حكومية . وأوضح التقرير أن كابلات المؤسسة تتعرض للسرقة في جميع محافظات الجمهورية وتتصدر القائمة محافظات: صنعاء ، إب ، حجة ، ذمار ، أبين ، وعمران. الأخرى..

ضبط مقذوفات نارية بقيمة 500 مليون في ميناء عدن



ضبطت الأجهزة الأمنية بمحاظة عدن أكثر من 514 ألف خرطوش، بالإضافة إلى 228,600 مقذوف ناري بداخل حاوية قادمة من الخارج تقدر قيمتها بمبلغ 500 مليون ريال. وقالت الأجهزة الأمنية أن الخراطيش والمقذوفات النارية كانت مخفية بداخل مواشير نحاسية في الحاوية وهي باسم تاجر يدعى (م. ع. ق. فارع). وأوضح مركز الإعلام الأمني أنه تم احتجاز التاجر الذي أرسلت الحاوية باسمه مع المضبوطات وتواصل إجراءات ضبط جميع المتورطين بهذه الشحنة ومن ضمنهم صاحب مكتب الشحن.